

نَحْوُ صَرْفٍ تَدَاوُلِيٍّ الْاِسْتِلْزَامِ الصَّرْفِيِّ اَنُمُودَجَا

أ. د عادل نذير بيرى الحسنانى

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء

الباحث عماد طالب موسى جاسم

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء

emadtalib12345@gmail.com

ملخص

يُعد البحث إجراءً تطبيقيًا يدرس المستوى الصرفي تداوليًا، وقد اختار نظرية (الاستلزام الحوارية) مثالاً لإجرائه، بعد إن كان ميدانها حكرًا على الخطاب بصورة عامة، فلزم والحال هذه أن يجري الباحث تعديلات على قواعد الاستلزام الحوارية الأربعة ليلائم تطبيقها روح الصيغ الصرفية المعنوية، فكان اشتغالا ناجعا كشف عن إنجازية البنى الصرفية المعنوية، ونظم تداول صيغها في الاستعمال، وهو اشتغال تطلب جهدا كبيرا؛ ليؤسس نحو تداولية صرفية غير مسبقة، كان منها الاستلزام الحوارية أولاً، ويأتي بعدها مقولات التداولية التي يكون تطبيقها الصرفي أقل جهدا من تطبيقات الاستلزام؛ لقربها من عقب الدلالة الصرفية مع وشي من التوجيه، وتنظيم القواعد، فجاء البحث على مطلبين كشف الأول منهما عن الاستلزام الصرفي العام، وبين الآخر الاستلزام الصرفي الخاص، الذي يعد الهدف من الدراسة، ثم النتائج، وبعدها قائمة بمصادر البحث ومراجعته، ويسبق ذلك كله توطئة كشفت عن طبيعة تعديل مقولات الاستلزام الصرفي لتناسب وقالبية البنى الصرفية.

الكلمات المفتاحية: تداولية، صرفية، الاستلزام، الصرفي.

Title: Toward a Transactional Morphology: Accommodation as a Model

Authors: Dr. Adel Nadhir Biri Al-Hassani

(Researcher) Emad Talib Musa Jasim

College of Education for Humanities Sciences, University of Karbala)

emadtalib12345@gmail.com

Abstract

The research is an applied procedure that studies the deliberative morphological level, and it chose the theory of (dialogue imperative) as an example to conduct it, after its field was restricted to discourse in general. Moral morphological, and it was a successful work that revealed the achievement of the moral morphological structures, and organized the overlapping of their moral formulas, which required a great effort; To establish an unprecedented morphological deliberative approach, among which was the dialogical imperative first, and then comes the deliberative statements whose morphological application is less effortful than the imperative applications. Because of its proximity to the fragrant morphological significance with a hint of guidance and regulation of the rules, the research came to two requirements, the first of which revealed the general morphological requirement, and the other indicated the special morphological requirement, which is the aim of the study, then the results, and then a list of research sources and references, and all of this is preceded

ومتشابهة يصعب الإحاطة بها؛ لأن أكثرها متداخل بين البنى الصرفية، ومنه يصح في سياق ولا يصلح في سياق مع أن البنية الصرفية المستعملة واحدة في السياقين على نحو التجرد أو الزيادة، لذلك نقدم هذا الاجراء الذي نرى فيه اختصارا لكثير من التوصيفات، وتنظيما لمتداخلها.

وانقسم البحث على مطلبين؛ عرض الأول منهما الاستلزام الصرفي العام، ودرس الآخر الاستلزام الصرفي الخاص، تسبقهما توطئة، بيّنت الأطر اللازم مراعاتها في دراسة الصرف على وفق مقولة الاستلزام التداولي، وآلية التعامل مع قواعده الخطابية، وختم البحث بخاتمة ثبتت نتائج البحث باختصار، ثم قائمة بثبت المصادر والمراجع.

توطئة:

تتسبب الانجازية إلى مقولات التداولية وقد عُرِفَت التداولية بأنها: ((دراسة اللغة في الاستعمال in use أو في التواصل in interaction لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول negotiation اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما)) (آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ١٤) وقيل إنَّ للانجازية مراتب في الأداء تدعى (القوة الانجازية) التي شكّلت محط خلاف قوامه: أيّ البنى التركيبية تكون ذا قوة في إنجاز المعنى، وبطبيعة الحال لم يتردد أكثر المنظرين بتسجيل (البنية الأمرية)

by a preface It revealed the nature of modifying the morphological imperative categories to suit the ambiguity of morphological structures.

Keyword: transactional, exchange, accommodation, speculative.

مقدمة

جرى العرف المنهجي على استقرار التداولية بوصفها منهجاً يدرس الخطاب في مقامات انتاجه، وقد عكف الدارسون على ذلك ضارين صفحا عن المستوى الصرفي الذي يروونه قوالب مقيّدة قد قلّ حظها في الممارسات الخطابية؛ بلحاظ الانزياحات المعنوية، والانجازات الكلامية وغيرها، بيد أن الصرف العربي لا يعوزه ذلك التفاعل الخطابي؛ إذ يقدم لمنتج الخطاب مساحة واسعة من الصيغ والقوالب، وتمنحه السلطة في تداولها بالشكل الذي يحقق مبتغاه، لذا جاء هذا البحث ليفتح الأفق أمام تداولية صرفية، يتميز اشتغالها برصد الصيغ الصرفية في النسق البيوي أولاً، ثم مقارنة إنجازيتها التداولية بلحاظ الاستعمال، وقد اختار البحث (الاستلزام الصرفي) ليكون أنموذجا يكشف عن إنجازية البنى الصرفية في الخطاب، أمّا (الاستلزام الصرفي) فإنه يتخذ من البنية الصرفية - كما هو واضح من قيد الإضافة - ميدانا لاشتغاله، إذ يدرس البنى الصرفية وما تستلزمه من بنى أخرى متساوقة معها من طريق الاستلزام، راصدا تحرك المعنى الذي ينتج عنها فيكون إجراء ناجعا في تنظيم التداخل المعنوي بين البنى الصرفية من تجرد وزيادة، وتعريف وتنكير، وتقسيم زمني، ولواحق وسوابق، وغير ذلك، وما يرافق تلك التقسيمات من معانٍ كثيرة ومتداخلة

صرفيًّا داخل ذلك الإطار، ونظرا لضيق المقام تقف الدراسة عند (الاستلزام الصرفي) في هذا المبحث؛ لمراقبة تحرك البنية الصرفية من طريقه، و(الاستلزام) من ((لَزِمَ) اللَّامُ وَالزَّاءُ وَالْيَمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى مُصَاحَبَةِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ دَائِمًا. يُقَالُ: لَزِمَهُ الشَّيْءُ يَلْزِمُهُ)) (معجم مقاييس اللغة: ٥/ ٢٤٥)، و((اللزوم: مَعْرُوفٌ. وَالْفِعْلُ لَزِمَ يَلْزِمُ، وَالْفَاعِلُ لَزِمَ وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَلْزُومٌ، لَزِمَ الشَّيْءُ يَلْزِمُهُ لَزْمًا وَلُزُومًا... وَرَجُلٌ لَزِمَ لَزْمَةً: يَلْزِمُ الشَّيْءَ فَلَا يَفَارِقُهُ)) (لسان العرب: ١٢/ ٥٤١) واستلزم ((الشَّيْءُ عده لَزِمًا واقتضاه)) (المعجم الوسيط: ٢/ ٨٢٣) فتؤشر المعجمات العربية معنى الملازمة الدائمة بين الشئيين، واقتضاء الأول الثاني.

يختلف (الاستلزام الصرفي) الذي نتبناه في دراستنا هذه عن (الاستلزام الحواري) الاغراسي (ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٢) الذي يمثل أحد فروع النظرية التداولية من حيث المفهوم والإجراء (ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ١٨، هامش رقم ٨)؛ لأنَّ الثاني موعَّل في الاستعمال أكثر من النظام اللغوي (نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس: ٧٨)، كشف القراءات التي لا يصرح بها اللفظ صراحة ولكنَّ المتلقي يستنبطها، اعتمادا على مبدأ التعاون (اللسان والميزان ٢٣٨ و ينظر: المقاربة التداولية: ٥٣، وينظر: الاقتضاء في التداول اللساني: ١٤٦)، ويكون الوصول إليها من طريق قرائن مقامية وقواعد خطابية وضعها غرايس (ينظر: اللسان والميزان: ٢٣٨ - ٢٣٩، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٣، والتداولية عند العلماء العرب: ٣٣ - ٣٤، ومحاضرات في فلسفة اللغة: ١٦ -

بوصفها أقوى البنى في انجاز الفعل (ينظر: التداوليات علم استعمال اللغة: ٣٢٢) ولكن قد يثار اشكال مفاده: إذا توخى المنتج (بنية الأمر) في خطابه فيكون حينها قد استنزف طاقة التعبير اللغوي، ولربما لا يتحقق معها الانجاز المقصود، فما الذي يتوسله بعدها للتأثير والانجاز، في المقابل جعل طائفة من المنظرين (القوة الانجازية) على المقام ومتطلباته، فلربما يتمتع المنتج بسلطة ما تمكنه من انجاز مقاصده ببنية الخبر حتى، أو الاستفهام، فكلما تحقق الانجاز بتعبير لغوي بسيط يكون من صالح المنتج؛ لأنه يكشف عن سلطته في الخطاب، وحيانا يتطلب الأمر توظيف بنى ملفوظية قوية لانجاز قصد المتكلم وهو على سلطة خطابية عالية أيضا، فأمر مراتب القوة الانجازية - بحسب ما تراه الدراسة - لا يمكن تخصيصه ببنية من دون أخرى، بل يترك ذلك لطبيعة المقام وما يتطلبه من مقال، فمن ((الحقائق الجوهرية في الاستعمال اللغوي ارتباط الصيغة بالمقصد، وأنَّ الكيفية التي يقال فيها الشئ تعد جزءا مما يقال، فحينما يعدل المتكلم قوة منطوقه فإنه يدل بذلك على وعيه بالمقصد وتقديره مقتضيات السياق، فهما مرتبطان بالكفاءة التداولية)) (التداوليات علم استعمال اللغة: ٣٢٢).

تتحقق تداولية البنية الصرفية على وفق صنوف التداولية من استلزام، وأفعال كلام، ومتضمنات قول، ولكن الأمر يتطلب أن يكون هناك تعديل لبعض المقولات التداولية واقتراح إجراءات تحقق غرض الدراسة؛ حتى نكسب إطار التداول العام وهو دراسة اللغة في الاستعمال/ الخطاب لنقف على انجازية البنية الصرفية غير المباشرة، باشتغال

الاستلزام الذي يمكن إدراكه من الملفوظ مباشرة، بمعينة الشفرة اللغوية في السلسلة الكلامية (ينظر: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: ٥١)، ويتحقق الاستلزام الصرفي العام من طريق استعمال بنى صرفية أصلية، وهي ((ما كانت جميع حروفها أصلية ولا يسقط من بنائها حرف في تصريف من تصاريفها)) (المنصف: ٢٨/١) تخلو من الزيادة، سواء أكان البناء فعلياً أم اسمياً، أم مصدرياً، أم وصفيّاً؛ لأنّ استعمال بنية صرفية مجردة يستلزم جميع ما تضطلع به من معانٍ يمكن أن تحصل من طريق الزيادة على تلك البنية المستعملة (ينظر: الكتاب: ٤ / ٦٤-٦٥، والكشاف: ٥ / ١١٦، وشرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٩٢)، أما نسبة تحرك المعنى في هذا الاستعمال العام فيكشفه التفاعل السياقي والمقامي الحاف باستعمالها، ولا يخفى ما يضطلع به من معانٍ مستلزمة يمكن تلّمسها من طريق الأمثلة الآتية:

١. بيان قدرة الخالق (سبحانه): أفرزت المنظومة الصرفية بنى اتسمت بعموم معناها ويبقى المعنى المقصود من استعمالها في الخطاب رهناً على المقام التخاطبي، فهو الذي يجعل معناها للمبالغة فتساوي غيرها من البنى الصرفية التي خُصّصت للدلالة على المبالغة، أو التعظيم، أو التكثير... وله -المقام- أن يوجهها بحسب معناها الأولي من دون أي تحرك فيه، وعندما نقول المقام نقصد ضمناً غرض منتج الخطاب؛ لأنّه هو الذي يودع تلك القرائن المقامية في الخطاب حتى يتخذ ذلك المعنى، ولنقف عند قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ

١٧)، أمّا (الاستلزام الصرفي) فإنّه يتخذ من البنية الصرفية - كما هو واضح من قيد الإضافة - ميداناً لاشتغاله، إذ يدرس البنى الصرفية وما تستلزمه من بنى أخرى متساوقة معها من طريق الاستلزام راصداً تحرك المعنى الذي ينتج عنها فيكون إجراءً ناجعاً في تنظيم التداخل المعنوي بين البنى الصرفية من تجرد وزيادة، وتعريف وتنكير، وتقسيم زمني، ولواحق وسوابق، وغير ذلك، وما يرافق تلك التقسيمات من معانٍ كثيرة ومتداخلة ومتشابكة يصعب الإحاطة بها؛ لأنّ أكثرها متداخل بين البنى الصرفية، ومنه يصلح في سياق ولا يصلح في سياق مع أنّ البنية الصرفية المستعملة واحدة في السياقين على نحو التجرد أو الزيادة، لذلك نقدم هذا الاجراء الذي نرى فيه اختصاراً لكثير من التوصيفات، وتنظيماً لمتداخلها.

وأراني بحاجة إلى اقتراح تعريفٍ للاستلزام الصرفي الذي: هو ما تستلزمه صيغة صرفية ما من معانٍ عند استعمالها في سياقات خطابية خاصة، تسهم في حركة المعنى من طريق ما تكونه من مقابلات وإشارات معنوية متباينة، أو متداخلة، تشكل نقطة مركزية في بناء الخطاب تكشف عن قصد المتكلم.

أما محاور الاستلزام التي تعتمدها الدراسة فنقدمها بحسب الآتي:

المطلب الأول: الاستلزام العام وأثره في تحرك معنى البنية الصرفية:

الاستلزام العام: وهو الذي يحصل دون أن يوجد بالضرورة سياق حال معين، وبمعنى آخر هو ذلك

الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون * هو الذي خلقكم من طين ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده ثم أنتم تمترون * وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون * (سورة الأنعام: ٣-١)

إذ اشتملت الآيات المباركة على طائفة من الأفعال المجردة غير أنها حملت معاني تفوق دلالة المزیدة منها في بعض المقامات التخاطبية، يكشف عنها التابع الملفوظي الذي ارتبطت به، وطبيعة الأخبار التي حملتها والأفعال هي (خلق، جعل، قضى) إذ جاءت على بناء (فعل) وهو بناء عام لم يختص بمعنى معين، قال الرضي ((اعلم إن باب فعل لخصته لم يختص بمعنى من المعاني بل استعمل في جميعها لأن اللفظ إذ خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه)) (شرح الشافية: ١/ ٧٠) ومن يدقق في السياق العام الذي جاءت فيه الأفعال يجده سياق تعظيم ورفعة ومنعة (ينظر: تفسير الماتريدي) تأويلات أهل السنة: ٤/ ٣، ولطائف الإشارات: ١/ ٤٥٩؛ لأن خلق السموات والأرض، وجعل الليل والنهار، وخلق الإنسان من طين، وقضاء أجل أمور تخص مالك السموات والأرض (سبحانه)، وقد أخبر عنها (سبحانه) بأفعال تخلوا من مؤشرات المبالغة والتعظيم المعهودة في الموروث الصرفي، وهذا يستلزم أموراً يمكن أن نقرأها بمعية القرائن المقامية، منها:

- إن هذا الخلق العظيم والتكوين الدقيق للسموات والأرض والليل والنهار وخلق الإنسان وغيره على الرغم من استحالة غير الله (سبحانه) أن يأتي بجزء بسيط

على مثاله - بحسب قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ (سورة الحج: ٧٣) - إلا أنه يسير على الله (سبحانه) بل ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (سورة يس: ٨١) فحققت البنية الصرفية (فعل) بيان قدرة الله على الخلق، إذ إن أمره يتحقق بين حرفين (كن) و((ليس من كلام العرب شيء هو أخف من ذلك، ولا أهون، فأمر الله كذلك)) (جامع البيان في تأويل القرآن: ٢٠/ ٥٥٧) وهذا ما كشفت عنه البنية البسيطة من دون زيادة لتدل على تمكن الخالق وقدرته على الإيجاد بسهولة، مما أضفى - الخطاب على البنية قوة إنجازية عالية على الرغم من بساطة تكوينها الحرفي.

- استلزام التعظيم والغلبة لله (سبحانه) لعموم دلالة البنية واستلزامها كل المعاني التي يمكن أن نقتطفها من البنى المزیدة، وصيغ المبالغة.

٢. دقة المحاجة وثبات الدليل: إذا تبعنا البنية الصرفية نفسها (فعل) بجذرها نفسه (خلق) في مقام تخاطبي آخر نجدها - البنية - تتحرك بحسب الغرض من الخطاب مثال ذلك في قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ * وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ * أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ

يَخْلُقُ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴿٧٧﴾ (سورة يس: ٧٧-٨١) إذ نجد التعبير القرآني عدل من (خلقنا) إلى (الخلق) وذلك لغرض خطابي (الاستلزام الصرفي ليس بمعزل عن المقام ومجرياتة، ولكنه يفترق عن الاستلزام الحوارية بأمور؛ منها أن الدراسة تراقب أثر السياق اللغوي على البنية الصرفية لتقف على حركتها المعنوية، وتستثمر المقام التخاطبي لتقف على فاعليته في تحديد المعنى الدقيق للبنية الصرفية لا الجملة أو نحو ما فوق الجملة، فإن جرى مراقبة مقام خطابي أو نسق لغوي أو كليهما معا فإن حدود تلك المراقبة تقف عند البنى الصرفية وكل ما من شأنه الكشف عن استلزامها المعنوي). يستلزم أموراً، منها: إنه (سبحانه) عندما أخبر عن خلق السماوات والأرض والليل والنهار، وخلق الإنسان جاء ببنية بسيطة غير مزيدة، بل وجاءت على أخف البنى الصرفية تشكيلاً، ومن مزاياها انفتاح المعنى (ينظر: شرح المفصل: ٤٥٤/٧، و شرح الشافية: ٧٠/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦٧-١٦٨، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٦٤/٣، وجوهر القاموس في الجموع والمصادر: ١٩٨٢: ٢٦٠-٢٦١، ودروس التصريف القسم الأول في المقدمات وتصريف الأفعال: ٦١) الذي تدل عليه لتحصيل سهولة الخلق ويسره على الله (سبحانه) ودقته وعظمته وتعذره على غيره (سبحانه) ومنها أيضاً: إنَّ الخطاب يفصح عن الموجودات المرئية المدركة بالبصر، فلا يحتاج مزيد تضعيف أو زيادة وغيره مما تحتفل به

البنى الصرفية الأخرى، ثم تكرر ذكر تلك المخلوقات في مقام تخاطبي يعج بالجلد والمخاصمة في أمر غيبي وهو (البعث) بعد الموت ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ (سورة يس: ٧٧)، و(خصيم) من فعيل التي تدل على المبالغة والتمادي في الخصام (ينظر: الكتاب: ١/ ١١٠، و الخصائص: ٣/ ٢٦٩، ٢٧١، وإسفار الفصيح: ١/ ١٧٦)، المتعلق في استنكار البعث بعد الموت فجاء الخطاب ببنية تواكب ذلك الإنكار من وجهين: الأول: العدول عن (خَلَقَ) إلى (خَلَّاق) حيث ((أجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعلٍ، لآته يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاَّ أنه يريد أن يُحدثَ عن المبالغة فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى... فعَّال و... فَعِيلٌ)) (الكتاب: ١/ ١١٠، وينظر: الخصائص: ٣/ ٢٦٩، ٢٧١، وإسفار الفصيح: ١/ ١٧٦، و شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٢/ ٧٠٥، و ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٤/ ٢٧٦) ولذا قيل في تفسيرها ((بلى هو قادر على أن يخلق مثلهم وهو الخلاق لما يشاء، الفعَّال لما يريد، العليم بكل ما خلق ويخلق، لا يخفي عليه خافية)) (جامع البيان في تأويل القرآن: ٢٠/ ٥٥٦، وينظر: الكشف: ٤/ ٣١٩، ليواكب بنية (خصيم) خطايا وما يستلزمه ذلك من معنى، إذ ((قَبَّحَ الله عزَّ وجل إنكارهم البعث تقييحا لا ترى أعجب منه وأبلغ، وأدل على تمادي كفر الإنسان وإفراطه في جحود

(ينظر: اللسان والميزان: ٢٣٨ - ٢٣٩، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٣، والتداولية عند علماء العرب: ٣٣ - ٣٤، ومحاضرات في فلسفة اللغة: ١٦ - ١٧٩:

واضح من القولتين أنَّ الاستلزام التداولي يشتغل على ضبط كمية الأخبار المطروحة في الخطاب بشكل يضمن التوازن بين أطرافه حتى يحقق كل طرف مقصده، فاحترام القاعدة يؤدي استلزاما عاما، وخرقها يكشف عن استلزام خاص يتغيَّاه المتكلم، ولا يعني الخرق هنا أمرا غير محمود بل طاقة الاستلزام تكمن فيه، ويعد من طرق المتكلم الناجحة في التعبير عن قصده، ولا يكون الخرق من دون قناة اتصال ((حتى يتحقق التفاعل الحوارى بين المتخاطبين من طريق اللغة ويقتضي هذا الفعل عمليتين متوازنتين: الإنتاج والتأويل)) (في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء: ٣٠-٣١) الممنهجين؛ ليتمكن المتلقي من مراقبة الملفوظ والكشف عن استلزامه، والاستلزام من هذا المفهوم هو ما تهتم به الدراسة بيد أنَّ الإجراء فيه وشي من التخصيص؛ لأنَّ ميدانه هنا يكون حكرًا على مراقبة البنية الصرفية والكشف عن الاستلزام الحاصل عند خرقها في توجيه غير مسبوق يجعل كلَّ بنية جاءت على أصلها في الاستعمال تنضوي تحت القاعدة وتحترمها، وما يترتب على ذلك من استلزام عام، وينظر إلى كلِّ بنية اشتملت على زيادة غير زيادة اللاحق - أو تفاوت في استعمال البنية نفسها في استعمالين مختلفين أو أكثر، أنَّها بنية خرقت القاعدة ومن ثمَّ اشتملت على استلزام خاص، وقد اهتم علماء العربية قدماء ومحدثين بضبط البنية الصرفية، وتحديد دلالتها ((فالأصل

النعم وعقوق الأيادي) (الكشاف: ٤ / ٣٠) والآخر: لأنَّ المقام يخوض في الغيبيات لا المرئيات فتطلب ذلك على سبيل الدقة أن يُعبَّرَ ببنية خاصة بالمبالغة (فَعَالُ/ الخَلَّاق) لا عامة (فَعَلَ/ خَلَقْنَا) وهذا تحرك للمعنى من البنية إلى الخطاب، في دقة توظيف، وحسن بناء.

المطلب الثاني- الاستلزام الصرفي الخاص؛

وهو الذي يتطلب وجود سياق معين، والقرائن الحوارية التي تحف بالملفوظ، أي يرتبط بالاستعمال وسياقاته الخاصة اللغوية، والخارج لغوية التي لها أثر محوري في تحديد المعنى (ينظر: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: ٥١٩، وبين الاستلزام العام والخاص هنا ترابط؛ لأنَّ الاستلزام العام يكشف خصوصية الاستلزام الخاص عند خرق الصيغة العامة بزيادة مقصودة في الخطاب.

تذهب الدراسة إلى تطبيق مقولات الاستلزام الحوارى على البنية الصرفية ليكون استلزاما صرفيا بحثا وهذا يتطلب اجترار إجراء يتماشى مع مقولات التداولية قدر الإمكان لبيان الطاقة المعنوية الكامنة في البنية الصرفية والكشف عن تحركها في انجاز المعنى.

١. قاعدة الكم:

قاعدة الكم من مقولات التداولية وتعنى بـ(كم الخبر) إذ تخص كمية الأخبار التي يجب أن تلتزم بها المبادرة الكلامية، وتتفرع إلى قولتين

أ. اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الأخبار.

ب. لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب.

(٦٠٦هـ) (ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢/ ١٩٧)، وابن الحاجب (٦٤٦هـ)، والرضي (٦٨٦هـ) (ينظر: شرح الشافية: ١/ ٦٥ - ٦٦)، وغيرهم (ينظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: ٤١)، ومعنى الزيادة ((أن يضاف إلى الحروف الأصول ما ليس منها مما قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة، ولا يقابل بفاء، ولا عين، ولا لام)) (شرح المفصل، ابن يعيش: ٤ / ١٥٦).

يكن تحرك المعنى هنا في المسافة التي تحركت فيها البنية عند توظيفها في الخطاب بالنظر إلى معناها المجرد وما اشتملته من تحرك معنوي في الزيادة، وليس هذا فحسب بل تغادر المعنى المتحرك إلى معنى إنجازي آخر يدلنا عليه المقام الحاف بمجريات ذلك الخطاب، فتكون الحركة بذلك مركبة من تحركات ثلاثة أو أكثر، وليبانه نعتد التمثيل الآتي، قال تعالى ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (سورة البقرة: ٨١٩)، وقال سبحانه ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (سورة البقرة: ١٣٤)، وقال تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة: ٢٢٥)، وقال تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (سورة البقرة: ٢٨٦٩)، وقال سبحانه ﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْنَا لَهُم لَيُّومٌ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (سورة آل عمران: ٢٥٩)، وقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا نَحْسِبُهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ

الواحد في اللغة العربية يتوارد عليه مئات المعاني بدون أن تقتضي ذلك أكثر من تغييرات في حركات أصواته الأصلية نفسها مع زيادة بعض أصوات عليها)) (فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي: ٢١٧) ومصطلح (الأصل) يستلزم البنية المجردة اسمية كانت أم فعلية، ويقابله الفرع وهو ما اشتمل على زيادة، ولا تأتي الزيادة عبثاً وإنما لغاية قد تكون للإلحاق - وهي خارج موضوعنا - أو لتحصيل معنى خاص لا تقوى البنية المجردة على اقتناصه غير أن معناها يسري في ذلك المعنى الخاص ((فمثلاً صيغة مضروب تدل دلالة جزئية على من وقع عليه الفعل لأنها على وزن مفعول، وما دامت على وزن مفعول فهي تؤدي معناه، ومعناه مزيج مركب ممن وقع عليه الفعل، ومن الفعل، أي أن المادة الأصلية للكلمة تدل على المعنى العام الذي هو مشترك بين حروفها في جميع تصاريفها، والصيغة تحدد ذلك المعنى العام وتخصصه)) (مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة: ١٣، وينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٩، و جدل اللفظ والمعنى، دراسة في دلالة الكلمة العربية: ٢٦)

وتبعا لمقولة الأصل والفرع اعتمد التحليل اللغوي على النظر إلى البنية الأصلية بأنها ذات دلالة عامة و((أن الأبنية المزيدة أكثر دلالة لما تحققه من زيادة في المعنى فزيادة المبنى تأتي لزيادة المعنى، فهناك تناسب طردي بين الصيغة والدلالة فكلما زاد المبنى قويت الدلالة)) (التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٩٦)، وهذا ما ذهب إليه ابن جني (٣٩٢هـ) في مواضع عدة من خصائصه (ينظر: الخصائص: ١/ ٤٧٩، ٥٠٧، ٢/ ٤٦٨)، وما تجده في إشارات ابن الأثير

البقرة: ١٣٤) وتستلزم معنى (اكتسب) عند الزمخشري أيضا على ((أن أحداً لا ينفعه كسب غيره متقدماً كان أو متأخراً، فكما أن أولئك لا ينفعهم إلا ما اكتسبوا، فكذلك أنتم لا ينفعكم إلا ما اكتسبتم)) (الكشاف: ١ / ١٩٤، وينظر: مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: ٤ / ٦٤ - ٦٦) فالبنية المجردة - كسب - ذات معنى عام لها حيوية التحرك بحسب المقام الذي ترد فيه لتعرب عن قصد منتجها، لذلك نرى من استلزاماتها المعنوية الاجتهاد بعزم وقصد (ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ١ / ٢٩٩) في قوله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة: ٢٢٥) وعلى التوجيه نفسه في قوله: (وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ) [البقرة: ٢٢٥] أي: عزمتم وقصدتم، لأن كسب القلب: العقد والنية)) (الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١ / ٣٣١) فلم تقيد البنية الصرفية (كسب) بمعنى لذلك اندرجت تحت الاستلزام العام الذي يجري على احترام القاعدة، ونظرا لطبيعة البنية المجرد التي تستلزم معاني البنية المزيدة فتحرك معناها بحسب موطن استعمال الصيغ الصرفية خطايا.

٢. خرق القاعدة: تُخرق قاعدة الكم للظفر بمعانٍ خاصة تقيد انفتاح القراءة وتؤطرها في اتجاه واحد على أن هذه القراءة المخصوصة هي أحد احتمالات البنية الصرفية العامة، ومثال ذلك نجده في قوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾

لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة النور: ١١)، جاء الخطاب القرآني موظفاً البنية الصرفية (كَسَبَ) المجردة في مواضع، والمزيدة (اكتسب) في مواضع أخرى، مما يؤثر استلزاما، لنا أن نقرأه على وفق مقولة الكم:

١. احترام القاعدة: التي تنص على الالتزام بكم المشاركة المطلوبة في الاستعمال ومصادقها هنا التزام البنية الصرفية المجردة في الاستعمال وعليه جاءت بنية (كَسَبَ) التي أفادت استلزاما عاماً يؤثر عموم المعنى مع تحركاته المقامية؛ لأن البنية المجردة تستلزم كل المعاني التي تدل عليها تصاريفها في الزيادة) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٧٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ / ٤٤٨، ٤ / ٣٤٣، وإحياء الصرف: ٦٧، ف ((الكَافُ وَالسَّيْنُ وَالْبَاءُ أَضْلُ صَحِيحٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى اتِّغَاءٍ وَطَلَبٍ وَإِصَابَةٍ) (معجم مقاييس اللغة: ٥ / ١٩٧) وهي معانٍ عامة تحدد بحسب المقام، لذلك تستلزم بنية (كسب) معنى إصابة السيئات وتحصيلها باجتهاد (ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: ٢ / ٢٨٠، ٢٨٥، والكشاف: ١ / ١٥٨، والمحزر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١ / ١٧١) في قوله تعالى ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ (سورة البقرة: ٨١) ولها تحرك نحو عموم الاكتساب ف((لها ثواب ما كسبت، ولكم ثواب ما كسبتم)) (معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١ / ٢١٨) في قوله تعالى ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (سورة

١٣١، وينظر: أدب الكاتب: ٤٦٩)، وعلى ذلك وجّه الرضي الاسترابادي معنى البنيتين في الآية المباركة قائلاً ((معنى كَسَبَ أصاب، ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها، فلماذا قال الله تعالى: (هَآ مَا كَسَبْتُ) أي: اجتهدت في الخير أو لَافِانه لا يضع (وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبْتُ) أي: لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه من المعاصي)) (شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١١٠) ويبيّن الزمخشري خصوصية الاستعمال بقوله ((فإن قلت: لم خص الخير بالكسب، والشر بالاكتساب؟ قلت: في الاكتساب اعتمال، فلما كان الشر مما تشتهي النفس وهي منجذبة إليه وأماره به، كانت في تحصيله أعمل وأجدّ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه. ولما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال)) (الكشاف: ١ / ٣٣٢)، وهو توجيه ينضوي تحت احترام قاعدة الكم وخرقها، فإن أراد المتكلم - في غير القرآن - أن يتوخى عموم الدلالة، أو لا يقصد معنى خاص بعينه أتى ببنية مجردة تصلح لعموم الاستعمال، وإن أراد معنى خاص بعينه يخرق قاعدة الكم ليأتي ببنية مزيدة تؤثر المعنى الذي قصد.

ونجد فئة أخرى لا ترى فرقاً بين الاستعمالين ((قَالَ الْوَاحِدِيُّ: الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الْكَسْبَ وَالْإِكْتِسَابَ وَاحِدٌ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا)) (الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١ / ٤٠٩) ويمكن مناقشة هذا الرأي بالآتي:

أولاً - يتعارض هذا التعميم مع دقة الأسلوب القرآني القائم على حسن انتقاء الألفاظ للتعبير عن المعنى بدق

(سورة البقرة: ٢٨٦) إذ وُظِفَ الاستعمال القرآني البنيتين المجردة والمزيدة (كسب / اكتسب) وشكّل الاستعمالان موضع نقاش بين النحويين والمفسرين بخصوص معنى كلٍّ منهما أو عمومهما، جاء في باب (افتعلت) قول سيويه ((تقول: اشتوى القوم، أي اتخذوا شواءً. وأما شويت فكقولك: أنضجت... وأما كسب فإنه يقول أصاب، وأما اكتسب فهو التصرف والطلب. والاجتهاد بمنزلة الاضطراب)) (الكتاب: ٤ / ٧٤-٧٥، وينظر: الأصول في النحو: ٣ / ١٢٧)، ووسم ابن جني في خصائصه هذا الاستعمال بـ (باب في قوة اللفظ لقوة المعنى) قال فيه ((هذا فصل من العربية حسن. منه قولهم: خشن واخشوشن. فمعنى خشن دون معنى اخشوشن؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو ومثله باب فعل وافتعل، نحو قدر واقندر. فاقندر أقوى معنى من قولهم: قدر... وعليه - عندي - قول الله - عز وجل: (هَآ مَا كَسَبْتُ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبْتُ) وتأويل ذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر)) (الخصائص: ٣ / ٢٦٨)، وبناء ((افتعل: يشارك انفعل في المطاوعة كقولك غمته فاغتم... ويكون بمعنى تفاعل نحو اختصموا... وبمعنى الاتحاد نحو... اشتوى إذا اتخذ... شواء لنفسه... وللزيادة على معناه كقولك اكتسب في كسب، واعتمل في عمل)) (المفصل في صناعة الاعراب: ٣٧٣)، ومعنى (افتعل) ((التَّصَرَّفُ والاجتهاد: كقولك: اكتسب، أي: تَصَرَّفَ واجتهد. فأما كَسَبَ فأصاب مالا)) (المتع الكبير في التصريف:

(ينظر: الكتاب: ١ / ٣٣١، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة): ١ / ٢٣٤، والكشاف: ٤ / ٢٦٦، ودلائل الإعجاز: ١١، ١٧، ٢٨، ٣٦)، وتبعاً لرأي الواحدى وإطلاقه تغيب هذه المزية التي تسالم عليها أهل اللغة والبلاغة والتفسير.

ثانياً- إنَّ هذا التعميم فيه نظر لما أثبتنا الفرق عند أهل اللغة بين البنيتين، ولا يوجد في الموروث اللغوي لاسيما عند علمائها المبرزين هذا التوجيه (ينظر: الكتاب: ٤ / ٧٤-٧٥، والأصول في النحو: ٣ / ١٢٧، والخصائص: ٣ / ٢٦٨، والمفصل في صنعة الأعراب: ٣٧٣، و الممتع الكبير في التصريف: ١٣١، وأدب الكاتب: ٤٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١١٠).

ومال الطبري شيئاً قليلاً مع توجيه الواحدى إذ قال ((وَالْقُرْآنُ أَيْضًا نَاطِقٌ بِذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ﴾ [الْمُدَّثِّر: ٣٨] وَقَالَ: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الْأَنْعَام: ١٦٤] وَقَالَ: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ [البَقَرَة: ٨١] وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾ [الْأَحْزَاب: ٥٨] فَدَلَّ هَذَا عَلَى إِقَامَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ مَقَامَ الْآخَرِ) (مفاتيح الغيب: ٧ / ١١٨) ولعل ذلك مرتبط بالاستلزام الصرفي العام؛ لأنَّ البنية المجردة بحسب ما أثبتته الدراسة يستلزم معنى المجرد والمزيد، وللمقام أن يحدد طاقة المعنى وتحركه بحسب غرض المتكلم، ومتى ما خرق تجرُّد البنية في الاستعمال فأنَّه يرمي إلى معنى مقصود بعينه بعيداً عن العموم الذي تدلُّ عليه البنية المجردة، ولعل في أمثلة الاستلزام العام الذي ذكرناه تحت القاعدة الأولى ما يوضح ذلك.

غير أنَّ الطبري لا يتابع مشواره في المساواة بين معنى البنيتين بل يعرض الفرق بينهم ويبيِّن استلزام كلِّ استعمالٍ منهما، فيذكر رأي الزمخشري الذي أثبتناه سابقاً، بعد رأيه بأنَّ ((الْإِكْتِسَابُ أَخَصُّ مِنَ الْكَسْبِ، لِأَنَّ الْكَسْبَ يَنْقَسِمُ إِلَى كَسْبِهِ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ، وَالْإِكْتِسَابُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَا يَكْتَسِبُ الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ خَاصَّةً يُقَالُ فَلَانٌ كَاسِبٌ لِأَهْلِهِ، وَلَا يُقَالُ مُكْتَسِبٌ لِأَهْلِهِ)) (مفاتيح الغيب: ٧ / ١١٨)

ثانياً- قاعدة الكيف (كيف الخبر): ونصها في الفكر الغربي ((لا تقل ما تعتقد أنَّه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه)) (آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٤) ويقابلها في التراث اللغوي العربي المجاز من الاستعارة والكناية والتهكم والسخرية والتعريض، والتلويح والمبالغة وغيرها (ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة: ٢٦، واستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: ٤٣٧، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٦) لأنَّ ((للاستعارة مزيةً وفضلاً وأنَّ المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة... فنحن، وإن كنا نعلم أنك إذا قلت: (هو طويل النِّجاد، وهو جَمُّ الرماد). كان أبهى لمَعْنَاكَ، وأنبَل من أن تدعَ الكناية، وتُصرِّح بالذي تريد)) (دلائل الإعجاز: ١١٠) وغاية ذلك كلُّه هو المبالغة في الوصف أو الإخبار (ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٩)، ويقابل هذا الإجراء بلحاظ المستوى الصرفي بنى المبالغة، والمصادر والزيادة، والمشتقات الأخرى في بعض الاستعمالات، إذ تستلزم تحرك المعنى بوصفها تزيد في الوصف من المعتاد إلى المبالغة، ثم لها

تحرّك تستلزمه بحسب المقام الذي استعملت فيه البنى الصرفية، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا * فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا * وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا * ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا * ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا * فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ (سورة نوح: ٥-١٠) حيث اشتملت الآيات المباركة التي جاءت على لسان النبي نوح عليه السلام تحركاتٍ معنوية أدتها البنى الصرفية على وفق خرق قاعدة الكيف لتوخي معانٍ مقصودة، ومنها: معنى الاستمرارية والدوام في الدعوة من دون فتور أو توائن في جميع الأوقات (ينظر: الكشف: ٤ / ٦١٦، والمحزر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥ / ٣٧٣) بلحاظ البنيتين (ليلا ونهارا) (ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٣٣) التي تستلزم الدعوة في ((جميع الأوقات من غير فتور ولا تعطيل في وقت)) (البحر المحيط في التفسير: ١٠ / ٢٨١)، فلم يقف المعنى عند الأخبار أنه عليه السلام دعاهم في الليل والنهار فقط، وإنما أفاد المقام التخاطبي تحرك المعنى لتؤدي البنيتين معانٍ مستلزمة إضافة إلى ما ذكر أنه عليه السلام حريص على إرشادهم وأمين على رسالته، وأنه واصل نهاره بليله من دون هوادة في دعوتهم لعبادة الله (سبحانه) وتوحيده، وخير ما يكشف عن هذا المعنى توظيف التوسع المعنوي الذي أفاده (ليلا ونهارا) المحمول على الاتساع والتكثير الذي يؤشر الاستمرار في الدعوة.

ثم بيّن نتيجة ذلك الدعاء المستمر بمفارقة معنوية لطيفة مفادها أنّ المتوقع من استمرار الدعوة أن يستجيب قومه لدعوته، غير أنّ النتيجة شكّلت خرقاً آخر لمقولة الكيف عندما جعل (الدعاء) نفسه فاعلاً لزيادة نفورهم (البحر المحيط في التفسير: ١٠ / ٢٨١)؛ ليكشف عن شدة كفرهم وعصيانهم من طريقين: الأول- على الرغم من كثرة دعائه لهم وإخلاصه في التبليغ لم يستجيبوا له وهذا يستلزم شدة الكفر والإغراق في المعاصي (ينظر: روح المعاني: ١٥ / ٨٠). والآخر- توظيف المصدر (فرارا) بنية ووظيفة ليكشف في الأولى عن ثبوت كفرهم والمبالغة فيه إذ ((يدل المصدر على المبالغة)) (ينظر: الخصائص: ٢ / ٨) و(فرارا) من ((فرر: الفرّ والفِرار: الرّوْغان والهُرْبُ. فَرَّ يَفِرُّ فِرَارًا: هَرَبَ... وَصَفَّ بالمصدر، فَالْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ فِيهِ سَوَاءٌ)) (لسان العرب: ٥ / ٥٠) وفرارهم من الحق الذي سمعوه ثم عصوه ((من تأكيد الشيء بما يشبه ضده)) (التحرير والتنوير: ٢٩ / ١٩٤) والآخر الاستمرار الذي يتحصل من موقع البنية وظيفيا وهو النصب الذي يدل على المداومة والاستمرار في الفرار، فشكّل كثرة الدعاء مع العصيان والفرار منحى طردياً على خلاف المعهود، وفي ذلك تحرك معنوي يؤشر التعريض والذم لقومه. ويستمر تحرك المعنى على مستوى البنية الصرفية من طريق خرق قاعدة الكيف خطايا في قوله تعالى ﴿وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا﴾ (سورة نوح: ٧) فبنية (استغشوا / استفعوا) حذفت لام البنية للاتقاء الساكني (ينظر: الكتاب: ٣ / ٥٢١)؛ لأنّ أصل الفعل (استغشى) من (استفعل) التي تدلّ على

((طَلَبُ الفعلِ نحو: استنطقته فنطق لأنَّ: استنطق مأخوذٌ مِنْ نَطَقَ)) (الأصول في النحو: ٣ / ١٢٧) وجاءت ((الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام. فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأني لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه. فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة)) (الخصائص: ٢ / ١٥٦) ومن معناها الإصابة ف((يكون استفعلت للشيء تصيبه على هيئة ما، نحو (استعظمته) أي: أصبته عظيمًا)) (المنصف لابن جني: ٧٧) وعند قراءة معنى بنية (استفعل) في المقام السابق نجد أنها تحركت من بنيتها الأصلية (فعل / غشى) التي لم تقيد بدلالة معينة إلى دلالة الطلب أو الإصابة في (استغشوا) وعلى الرغم من إمكان اشتغال معنى (الإصابة) هنا إذ أصابهم حال دعوته لهم على هيئة يضعون ثيابهم على رؤوسهم غير أن هذا التحرك أقرب للسياق البنيوي من التخاطبي الذي يستلزم معنى المبالغة في الرفض والصدود لدعوة النبي ﷺ بوصفه المعنى الأقرب لمقامي القائلين والقائم على خرق قاعدة الكيف لتأشير معنى المبالغة، وهو معنى لم تؤشره المضان الصرفية لهذه البنية (استفعل) غير أن المقام أضفاه إليها فهو معنى مقامي نابع من تداولية البنية الصرفية وقدرتها على التماثل في مقامات متنوعة بمعانٍ مختلفة، ونلمح في قراءة بعض المفسرين للبنية الزائدة (استفعل) معنى المبالغة

(ينظر: التحرير والتنوير: ٢٩ / ١٩٥)، ف((استغشوا ثيابهم معناه: جعلوها أغشية على رؤوسهم، والإصرار الثبوت على معتقد ما، وأكثر استعماله في الذنوب)) (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥ / ٣٧٣) وعلى سبيل المجاز الذي هو أحد روافد خرق قاعدة الكيف قيل إنه ((كِنَايَةٌ عَنِ الْمُبَالِغَةِ فِي إِعْرَاضِهِمْ عَنْ مَا دَعَاهُمْ إِلَيْهِ، فهم بمنزلة مَنْ سَدَّ سَمْعَهُ وَمَنَعَ بَصَرَهُ، ثُمَّ كَرَّرَ صِفَةَ دُعَائِهِ بَيِّنًا وَتَوَكِيدًا)) (البحر المحيط في التفسير: ١٠ / ٢٨١ - ٢٨٢، وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥ / ٣٧٣) وعلى سبيل الاستعارة (أسرار البلاغة: ١ / ٣٠) في قوله تعالى ﴿وَأَصْرُوا وَاَسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا﴾ (سورة نوح: من الآية ٧) إذ استعير لفظ (أصروا) ((للإقبال على المعاصي والإكباب عليها وَاَسْتَكْبَرُوا وأخذتهم العزة من اتباع نوح وطاعته، وذكر المصدر تأكيد ودلالة على فرط استقبحهم وعتوهم)) (الكشاف: ٤ / ٦١٦-٦١٧) و((استكبارا مصدر استفعل استفعالا)) (الأصول في النحو: ٣ / ٢٢٧، وينظر: المتع الكبير في التصريف: ١٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستربابادي: ١ / ١٠٤)، الذي يستلزم المبالغة في التكبر والعصيان، فاشتملت الآيات موضع البحث على تحرك معنوي قائمًا على خرق قاعدة الكيف صرفيا من طريق: ((ليلا ونهارا، وفرارا، واستغشوا، وأصروا، واستكبروا، واستكبارا، وجهارا، وإسارًا)) (الألفاظ التي جاءت في سورة نوح: ٥-١٠) لتستلزم تحرك المعنى إلى المبالغة في رسم الحدث والإحاطة به على سبيل خرق قاعدة الكيف.

ثالثاً- قاعدة الملاءمة: (ملاءمة الخبر لمقتضى الحال) وهي عبارة عن قاعدة واحدة: ليناسب مقالك مقامك (ينظر: اللسان والميزان: ٢٣٨ - ٢٣٩، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٣، والتداولية عند علماء العرب: ٣٣ - ٣٤، ومحاضرات في فلسفة اللغة: ١٦ - ١٧)، وهي قاعدة تنص على أصول التواصل الصحيح ؛ لأنَّ كلَّ خطابٍ يستلزم بالضرورة المناسبة المعنوية بين المتخاطبين إلاَّ أنَّها تكون واضحة في مواطن وغامضة تحتاج إلى دقَّة تأمل في مواطن أخرى، ولكلَّ استعمال قصد معين، فإذا كان المقال واضح الارتباط بالمقام جرى الخطاب على احترام قاعدة الملاءمة، وإذا جاءت المتواليات الملفوظية في ظاهرها غير مترابطة، فهنا خرق المتكلم قاعدة الملاءمة لتحصيل معانٍ لا تتأتى بالتعبير الأول، ومثال خرق القاعدة في الاستعمال القرآني ﴿قَتِلَ الْخَرَّاصُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ * يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ * يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ (سورة الذاريات: ١٠ - ١٣) فجاء سؤالهم عن يوم الدين متى هو، وكان جرياً على المقام أن يُقال في يوم كذا أو زمان كذا، ولكن جاء الجواب (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ) على خرق قاعدة الملاءمة؛ لأنَّ سؤالهم ((على معنى التكذيب، وجائز أن يقترن بذلك من بعضهم هزء)) (المحرر الوجيز: ٥ / ١٧٣) لذلك جاء الجواب ردّاً على تهكمهم بما يشفي الغليل، ويستلزم النهي عن تهكمهم والوعيد لهم تعريضاً بطريقة تفكيرهم. ويأتي خرق قاعدة الملاءمة على مستوى البنية الصرفية محدثاً تحركاً معنوياً مركباً في مواضع عدَّة منها:

١. مجيء المصدر مع غير فعله: يجري خرق قاعدة الملاءمة -

وغيرها من قواعد التخاطب- على مستوى الخطاب العام وهي موعلة- بحسب ما أكدناه في مفتتح المبحث- في المقام العام للخطاب لا شكله، بمعنى خرق في المعنى لا التركيب، أما بلحاظ البنية الصرفية فالأمر مختلف؛ إذ يشتغل الخرق بلحاظ الشكل والمعنى معاً، وهذا الإجراء الذي اجتهد البحث لتقعيده أقرب لروح العربية، وكاشف عن تحرك المعنى خطايا، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ (سورة آل عمران: ٣٧)، إذ جاء الفعل (تَقَبَّلَ) على وزن (تَفَعَّلَ) ومصدره (التَفَعُّلُ) (ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٦٦)، ولكنَّ الاستعمال القرآني قرنه بـ(قبول) وهو مصدر الفعل (قَبِلَ) (ينظر: الكتاب: ٤ / ٤٢) ولو جاء على قاعدة الملاءمة لكان (تَقَبَّلَ) وبذلك خرق قاعدة الملاءمة في توالي الملفوظات على نهج الاستعمال العربي، غير أنَّ هذا الخرق استلزم تحركاً للمعنى وجمالاً للنسق الصوتي، نعرضه بحسب الآتي:

١. تحرك معنى البنية للاختصاص: يستلزم استعمال (قَبُول) معنى الاسمية؛ لأنَّ (فَعُول) بفتح الفاء يتحول من المصدر إلى الاسم لمعنى وهو اختصاصها في خدمة بيت المقدس مقام الذكر، ولم يكن ذلك لقبها من الإناث (الكشاف: ١ / ٣٥٧)

٢. تحرك المعنى البنية للتأكيد: وذلك بـ ((أن يكون مصدراً على تقدير حذف المضاف بمعنى: فتقبلها بذى قبول حسن)) (الكشاف: ١ / ٣٥٧) فيتحرَّك المعنى إلى

ما سبق كان بلحاظ مراقبة تحرك المعنى، ولعل هناك ملمحا صوتيا منظورا إليه في هذا الخرق إضافة للمعاني المستلزمة، ذلك أن السياق الصوتي للآية ﴿فَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ (سورة آل عمران: ٣٧) قد اشتمل على بنيتين فيهما تضعيف (فَقَبَّلَهَا رَبُّهَا) ولو جرى الاستعمال على القياس وجاء بالمصدر (تَقَبَّلَ) لتوالت ثلاث بنى مضعفة وهو أمر مستقل في النطق، وعند مجيء بنية المصدر المجرد (قَبُول) أصبح هناك توازن صوتي بين الثقل والخفة (فَقَبَّلَهَا رَبُّهَا / قبول حسن) وكذلك الأمر في (أَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا) بدل من (أَنْبَتَهَا إِنْبَاتًا حَسَنًا) تجنباً لما يحدثه (الهمز) من توقُّفات صوتية في المتتالية الكلامية، وهذا من روائع الأسلوب القرآني الذي يجمع بين دقة المعنى وعذوبة الجرس.

واضح بلحاظ ما سبق كيف تحرك معنى البنية الصرفية خطايا من طريق خرق قاعدة الملاءمة، إذ جاء بمصدر مع غير فعله ليتحرك معناه إلى الاختصاص، والتأكيد، والجمع بين معنى البنيتين لإنتاج معنى شدة المبالغة في القبول والاهتمام مع الطبع والسجية.

٣. خرق التطابق العددي بين المبتدأ والخبر: يتطابق المبتدأ مع خبره في أمور منها التذكير والتأنيث، والإفراد والثنائية والجمع (حاشية الصبان: ١ / ٢٨٢)، قال تعالى ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى * فَأَتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بَآيَةٍ مِنْ رَبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾ (سورة طه: ٤٦-٤٧) ذ تطابق المبتدأ والخبر في قوله

التأكيد في قبول النذر. وقد أشار سيويه إلى الوجهين في قوله ((وذلك قولك: تَوَضَّأتَ وَضُوءًا حَسَنًا، وأولعت به وَلَوْعًا. وسمعنا من العرب من يقول: وقدت النار وُقُودًا عاليًا، وقبله قُبُولا، والوُقُود أكثر. والوُقُود: الخطب)) (الكتاب: ٤ / ٤٢)

تحرك المعنى للجمع بين المبالغة والطبع: جمع الاستعمال القرآني بين معنى الفعل المزيد (تَقَبَّلَ) ومصدره (تَقَبَّلَ) ومعنى الثلاثي المجرد (قَبِلَ) ومصدره (قَبُول) عندما خرق النسق الملفوظي من البنية القياسية (تَقَبَّلَ) إلى (قَبُول) ليتبع استلزاما معنويا يجمع بين معنى البنيتين ففي ((معنى (التفعل) دلالة على شدة اعتناء الفاعل بإظهار الفعل، يقال: تصبّر أي: جدّ واجتهد في إظهار الصبر، وكذلك (التقَبَّلَ) يدل على المبالغة في إظهار القبول، فإن قيل لم لم يقل: فتقبلها ربها بتقبل حسن حتى تصير المبالغة أكمل؟ والجواب أن لفظ التقَبَّل وإن أفاد ما ذكرنا إلا أنه يفيد نوع تكلف على خلاف الطبع، أما القبول فإنه يفيد معنى القبول على وفق الطبع، فذكر التقَبَّل ليفيد الجد والمبالغة، ثم ذكر القبول ليفيد أن ذلك ليس خلاف الطبع بل على وفق الطبع، وهذه وإن كانت ممتنعة في حق الله تعالى، إلا أنها تدل من حيث العناية على حصول العناية العظيمة في تربيتها)) (التفسير الكبير: ٨ / ٢٩-٣٠)، وقال أبو السعود: ((وإنما عدل عن الظاهر للإيذان بمقارنة التقَبَّل لكمال الرضا وموافقته للعناية الذاتية)) (تفسير أبي السعود: ٢ / ٩٢٠) والأمر ينطبق مع فارق بسيط في استعمال ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ (سورة آل عمران: ٣٧) ؛ لأن مصدر (أَنْبَت) هو (إنبات)، و(نباتا) مصدر للفعل (نبت) (ينظر: الكتاب: ٤ / ٨١)

٢. تحرك معنى البنية بالنظر إلى المصدر شكلا والوثب دلالة:
فبلحظ بنية (رسول) التي هي مصدر (أرسل) يصح
الإخبار بها عن المثني والجمع، ولكن لمعنى خاص
يختلف عن الأصل (رسولا) للدلالة على المبالغة في
التبليغ والاندماج في تأديته (جامع البيان: ١٩ / ٣٣٨)

٣. تحرك المعنى للتسوية: أي للجمع بين المعنيين: معنى
(المُرسل) فلا بدّ من المطابقة، ومعنى (الرسالة)
فبلحظ الأول قال سبحانه ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا
رُسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ
قَدْ جِئْنَاكَ بَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مَنِ اتَّبَعَ
الْهُدَى﴾ (سورة طه: ٤٧) فطابق بين المبتدأ والخبر،
وبلحظ الثاني قال تعالى ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا
إِنَّا رُسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة الشعراء: ١٦٩)
فجاء الخرق بالمخالفة ليستلزم المعنيين (الكشاف:
٣ / ٣٠٤)

٤. تحرك المعنى بقصد ماهية الرسالة من دون بيان تلك
الماهية واحدة أو كثيرة ((وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ لَفْظَ الرَّسُولِ
لَا يُفِيدُ إِلَّا الْمَاهِيَّةَ وَثَبَتَ أَنَّ الْمَاهِيَّةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى
الْوَاحِدِ وَعَلَى الْإِثْنَيْنِ ثَبَتَ صِحَّةُ قَوْلِهِ: نَا رَسُولُ
رَبِّ الْعَالَمِينَ)) (التفسير الكبير: ٢٤ / ٤٩٥).

٥. تحرك المعنى لبيان الغاية: إذ إن الرسالة واحدة وإن تعددت
الرسول، فالهدف من إرسال الرسول هو دعوة الناس إلى
توحيد الله سبحانه وعبادته هذا جانب، والجانب الآخر
بسبب الأخوة التي تجمع موسى وهارون عليه السلام كأنهما
رسول واحد (التفسير الكبير: ٢٤ / ٤٩٥)

تعالى ﴿إِنَّا رُسُولَا رَبِّكَ﴾ في التثنية جريا على القاعدة،
وقد ورد ما ظاهره خلاف ذلك في القرآن الكريم عند
قوله تعالى ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رُسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
(سورة الشعراء: ١٦)، فجاء بلفظ (رسول) مفردا
لا مثني وهما في الأصل اثنان (موسى وهارون) وقد
شكّل هذا الخرق وقفّة تأملية عند اللغويين والمفسّرين،
فقيل: ((لأنّ (فَعُول) و(فَعِيل) مما يجعل واحدا للاثنتين
والجمع)) (معاني القرآن للأخفش: ١ / ٢٥٨) وهو
مع ذلك يستلزم معنى خاص ناتج عن الخرق لاسيما
أنه قد ورد بلفظ التثنية (رسولا) في مواضع أخرى من
القرآن، فلماذا لم يكرّر هنا؟ لا بدّ إذن من معنى يتبع هذا
الاستعمال تحرك نمط الملفوظات على وفق الخرق أولا،
ثم تحرك معنى البنية (رسول) لأدائه ثانيا، ولنا أن نتابع
المعنى المتحرّك بحسب الآتي:

١. تحرك بنية (رسول) حملا على معنى (الرسالة): قال ابن
جني ((اعلم أن هذا الشّرح غور من العربية بعيد،
ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام
منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث،
وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد))
(الخصائص: ٣ / ٣٠٤) وهو ((باب يترك حكم ظاهر
لفظه لأنه محمول على معناه)) (الصاحبي: ١ / ١٩٥)
وقيل ((معناه إنا رسالة رب العالمين، أي ذوو رسالة
رب العالمين)) (معاني القرآن وإعرابه للزجاج:
٨٥٩ / ٤) ولعل هذا التحرك في المعنى منظور إلى ما
يحملان من بلاغ دعوة فرعون لعبادة الله سبحانه لذلك
وجّه اللغويون معنى (رسول) على (رسالة).

في البلاغة، فيظهر بشيء من اللبس على المتلقين (ينظر: مدخل الى الدراسة التداولية، مبدأ التعاون ونظرية الملازمة والتاويل: ١٠١)، وبين البنية الاحتمالية ومن مصاديق خرق هذه القاعدة على مستوى البنية الصرفية هو العدول بين المشتقات، غير أنها توجه الفهم السائد بشيء من التقين إذ تضبط قاعدة الطريقة تحرك المعنى وتفتح الطاقة التأويلية للبنية مع إرادة المعنى الظاهر والباطن معا، أو الظفر بالمعنى السطحي وما تشتمل عليه البنية من معنى أو معانٍ عميقة، وعلى هذا ينتفي القول بأن صيغة كذا بمعنى كذا بل تأخذ هذه القاعدة بكلا المعنيين اللازم والمستلزم، وبحسب الآتي:

١. استلزام بنية (فاعل) بنية (مفعول): من الأمثلة التي وقف عندها كثيرا ما ورد في قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ * قَالَ سَاوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾ (سورة هود: ٤٢ - ٤٥) إذ قيل: إن اسم الفاعل (عاصم) معدول عن بنية اسم المفعول (معصوم) فهو بمعنى (لا معصوم) (ينظر: تفسير غريب القرآن: ٢٠٤، و معاني القرآن للأخفش: ١ / ٣٨٣، و معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١ / ٤٤٨) و ((لا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل)) (معاني القرآن للفراء: ٢ / ١٥)، وحمل بعض المفسرين البنية على ظاهرها فقال معنى (((لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم)) لا مانع اليوم من أمر الله الذي قد نزل بالخلق من الغرق والهلاك، إلا من رحمنا فأنقذنا منه)) (جامع البيان: ١٥ / ٣٣٢) وحمل الزمخشري البنية على المعنيين بقوله ((لما جعل

٦. تحرك المعنى لبيان تعدد الأدوار ووحدة الهدف: فللنبي موسى عليه السلام دور يؤديه في التبليغ، وللنبي هارون عليه السلام دور يؤديه وهما يكمل أحدهما الآخر فيكون كل واحد منهما رسول (التفسير الكبير: ٢٤ / ٤٩٥)

فكانت مراتب تحرك البنية من طريق خرق قاعدة الملازمة أولا بأن جاء بلفظ مفرد ليخبر عن المثني، مما هيأ لانفتاح القرائي فترجم ذلك الخرق على عدة تحركات معنوية، منها: بمعنى الرسالة، والمبالغة والاندماج في التبليغ، وبمعنى الرسالة، وبلحاظ الغاية الواحدة وهي الدعوة لتوحيد الله وعبادته، وبلحاظ رابط الأخوة، وبلحاظ كل واحد منهما أنه رسول، وما كان لتلك المعاني أن تكون لولا هذا الخرق في المتواليات الملفوظية، والأمثلة كثيرة ولضيق المقام نكتفي بذلك وليقس مالم يُقل.

رابعاً - قاعدة الطريقة (جهة الخبر): وتنص على الوضوح في الكلام، وتتفرع على مقولات أهمها:

أ- لتحترز من الالتباس. ب- لتحترز من الغموض. تختلف هذه القاعدة عن سابقتها؛ إذ لا ترتبط بما قيل، بل بما يراد قوله، والطريقة التي يجب أن يقال بها، والهدف منها تجنب الاضطراب والملل والإيجاز المخل للقول (ينظر: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني: ١٠٠)، فتتص بالأساس على التزام الوضوح في الكلام، وتجنب الغموض، والالتباس القصدي الذي يحصل عادة عندما تحتمل العبارة معنيين أو أكثر (ينظر: منوال الاصوليين في تحليل الخطاب دراسة في المبادئ التداولية: ١٣٥٩)، وخرقها متنوع بين الغموض في التعبير إذا استعمل منتج الخطاب أسلوبا موعلا

أما الباعث على تحرك معنى البنية هنا ما اشتمله المقام من قرائن تشرح تلك القراءات، منها:

- القرينة التي اشتملها القول الذي جاء على لسان ابن نوح عليه السلام وهي (قَالَ سَأُوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ) فيأتي المعنى الظاهر (لا عاصم...) بلحاظ حمل المعنى على الجبل لنفي منعته، والتقدير ((لا يعصمك اليوم معصم قط من جبل ونحوه سوى معصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة)) وقيل: ((لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ الرَّحِيمُ وَتَقْدِيرُهُ: لَا فِرَارَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ)) (مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: ١٧ / ٣٥٢) ، ويكون بمعنى (معصوم) بلحاظ أمر الله وهو الطوفان والتقدير ((لَا مَعْصُومَ إِلَّا الْمُرْحُومُ)) (البحر المحيط في التفسير: ٦ / ١٥٩) من أمر الله سبحانه.

واضح تحرك المعنى من طريق القرائن المقامية، وواضح الاستلزام الصري الناتج عن خرق قاعدة الطريقة التي تنص على تجنب الغموض، وهنا جاء مصداقها باستعمال بنية صرية (اسم الفاعل / عاصم) تصلح لأكثر من قراءة غير أن بينها ترابطا وتلازما على نحو من القوة في التعبير فأى المعاني اعتمدت اندرج غيرها ضمنها على طريقة الاستلزام لا النيابة.

- ومنهم من نظر إلى أصل اشتقاق بنية (عاصم) فمن أرجعها إلى الجذر (عَصَمَ) الذي يدل على ((إِمْسَاكٌ وَمَنْعٌ وَمُلَازِمَةٌ)) (مقاييس اللغة: ٤ / ٣٣١) حمله على الظاهر، ومن أرجعه إلى (عُصِمَ) وهي ((الجبَالُ الَّتِي تُشْبِهُ فِي خُرْبِ الرُّوَايَا وَتُشَدُّ بِهَا إِذَا عُكِمَتْ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ)) (ينظر: لسان العرب: ١٢ / ٤٠٧) فيكون المعنى ((يعصمني) يمنعني،

الجبل عاصما من الماء قال له: لا يعصمك اليوم معصم قط من جبل ونحوه سوى معصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة. وقيل لا عاصم، بمعنى: لا ذا عصمة إلا من رحمه الله)) (الكشاف: ٢ / ٣٩٧) وقولهم (لا ذا عصمة) تأويل عام يشتمل اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ١٥، ومعاني القرآن للأخفش، وجامع البيان: ١٥ / ٣٣٢) وقيل ((ليس يعني أن العاصم بمعنى المعصوم، وإنَّها ذلك تنبيه منه على المعنى المقصود بذلك، وذلك أن العاصم والمعصوم يتلازمان، فأَيُّهُمَا حصل معه الآخر)) (المفردات: ٥٦٩ - ٥٧٠) ولعل هذا القول يتفق شيئا ما مع مقولة (الطريقة) ؛ لأنها تراعي المعنيين: فإذا حملت المعنى على الظاهر فيكون المعنى لا عاصم موجود من أمر الله... وهذه البنية تستلزم أنه لا معصوم من أمر الله إلا من رحم؛ لأنَّ ((عَصَمَ) الْعَيْنُ وَالصَّادُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِمْسَاكِ وَمَنْعٍ وَمُلَازِمَةٍ. وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَعْنَى وَاحِدٍ. مِنْ ذَلِكَ الْعِصْمَةُ: أَنْ يَعْصِمَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَبْدَهُ مِنْ سُوءٍ يَقَعُ فِيهِ)) (مقاييس اللغة: ٤ / ٣٣١) وعلى ذلك عند انتفاء ((وجود العاصم انتفى وجود المعصوم، فيكون التعبير عن هذا المعنى باسم الفاعل (عاصم) أبلغ في نفي العِصْمَةِ عن العاصين)) (ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٢ / ٧٠٠)، وهذا يجنبنا القول: إنَّ بنية (عاصم) بمعنى (معصوم) لأنَّ التعبير القرآني إن كان يروم بنية (معصوم) لخصَّها بالذكر ولتعدر التأويل عندها، ولعل استعمال اسم الفاعل (عاصم) هنا جاء لما فيه من انفتاح القراءة إذ يستلزم المعنيين معا.

الْحُزْنَ مَعَ سَدِّ طَرِيقِ نَفْسِهِ الْمُصْدُورُ مِنْ كَظْمِ السَّقَاءِ إِذَا
اشْتَدَّ عَلَى مَلِيئِهِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مَمْلُوءٍ مِنَ
الْغَيْظِ عَلَى أَوْلَادِهِ... وهذا مُبَالِغَةٌ فِي وَصْفِ ذَلِكَ الْغَمِّ))
(مفاتيح الغيب: ١٨ / ٤٧٩، وينظر: المحرر الوجيز: ٧ /
٥١، ونظم الدرر: ١٠ / ١٩٧) هكذا قيل في تفسير
بنية (كظيم) وهو أمر جائر بلحاظ المرجعيات اللغوية
بأن تنوب صيغة عن صيغة أخرى لقصد ما، ومحمّل
في الخطاب القرآني لكن الدراسة لا تسلم بأن (كظيم)
بمعنى (كاظم) أو (مكظوم) على سبيل التخلي عن
البنية المستعملة (كظيم) بل تراه على سبيل الاستلزام
الصرفي؛ إذ بلحاظه تستلزم بنية (كظيم) معنى (كاظم)
أو (مكظوم) لا على سبيل مغادرة البنية السطحية نهائيا
إلى تقديرات أخرى لو كان يقصدها التعبير القرآني
بذاتها فقط لخصها مباشرة بالذكر بدلا من المستعملة،
وهذا الاستعمال يقارب خرق مقولة الطريقة التي تنص
على تجنب الغموض في التعبير الذي مؤداه توظيف بنية
تحمّل غير قراءة، ولكنها قراءات تسير بخطوطي لا
عرضي الغاية منها السعة في المعنى لا انحصاره، ومن
ابداعية الخطاب الذي يحمل في طياته منبهات شكلية
تجذب الانتباه وتحمل الفكر على التركيز والتأمل
بوصفها محطات تحفيز للمتلقّي، ودليل ذلك لاحظ
استلزمات بنية (كظيم) أيها قرأت دلت على مكابدة
الحزن وامتلائه، سواء اكتفيت بصيغة المبالغة (كظيم)
أم اسم الفاعل (كاظم) أم اسم المفعول (مكظوم) فكلها
تؤشر الحزن الذي ((يكون في الوجع)) (الصاحبي:

مثل (عصام القربة)، الذي يشدُّ به رأسها، فيمنع الماء أن
يسيل منها)) (جامع البيان: ١٥ / ٣٣١) غير أن أصحاب
المعجمات لم يرجعوا (عاصم) إلى (عصم) بل أرجعوه
إلى (عَصَم) وذكروا الآية بصريح لفظها على سبيل الاستشهاد
(العين: ١ / ٣١٣، ومقاييس اللغة: ٤ / ٣٣١، ولسان
العرب: ١٢ / ٤٠٣)

٢. استلزام بنية (فعليل) بنية (فاعل) و(مفعول): من أمثلة
خرق قاعدة الطريقة ما ورد في قوله تعالى ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ
وَقَالَ يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ وَإِيتُتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ
كَظِيمٌ﴾ (سورة يوسف: ٨٤) التي تحكي حال النبي
يعقوب عليه السلام عندما طال الفراق بينه وبين ولده يوسف عليه السلام
ومحل الشاهد في (كظيم) إذ قيل إنها بمعنى ((مَكْظُومٌ
مَمْلُوءٌ مِنَ الْحُزْنِ مُمَسِّكٌ عَلَيْهِ لَا يُبْثِّهُ)) (جامع البيان:
١٦ / ٢١٥، وينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن:
٢ / ٥٠٩) وعلى ذلك تكون (فعليل) بمعنى (مفعول)
(ينتظر: الكشف: ٢ / ٤٩٨؛ وتفسير أبي السعود: ٤ /
٣٠٢) وهذا من أولى تحركات المعنى من البنية إلى
الخطاب، ورباط ذلك أن مرد البنية إلى (الكَظْم) وهو:
((مَخْرَجُ النَّفْسِ، يُقَالُ: أَخَذَ بِكَظْمِهِ، وَالْكُظُومُ: احْتِبَاسُ
النَّفْسِ، وَيُعَبَّرُ بِهِ عَنِ السَّكُوتِ)) (المفردات: ٧١٢) بيد
أنه سكوت على جراح الفراق وحزنه، لذا جاء تحرك
آخر للبنية بلحاظ فاعلها فقليل: إِنَّ (كَظِيمٌ) بمعنى
(كاظم)؛ لأن النبي يعقوب عليه السلام كان يعالج حزنه مع
نفسه ويكظمه ((وَهُوَ الْمُؤْسِكُ عَلَى حُزْنِهِ فَلَا يُظْهِرُهُ...
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَكْظُومِ، وَمَعْنَاهُ الْمَمْلُوءُ مِنَ

معناها ويجرّكه نحو المبالغة، أو البساطة في إتيان الفعل، أو التكرير أو التقليل. وفي مواضع يُراد معنى خاص بعينه فيجرح الاستعمال إلى بنية فيها من الزيادة ما يحقق ذلك المعنى فيلغي القراءات الأخرى التي تستلزمها البنية المجردة.

٤. يكون خرق قاعدة كيف صرفياً من طريق البنى الصرفية التي تفرز معنى المبالغة، والتكرير، والتعريض، وفي مقدمتها البنية المصدرية، وصيغة المبالغة، والصيغ المزيّدة كما في ((ليلا ونهارا، وفرارا، واستغشوا، وأصرّوا، واستكبروا، واستكبارا، وجهارا، وإسراراً)) التي وقفت عندها الدراسة.

٥. ويأتي خرق قاعدة الملاءمة على مستوى البنية الصرفية محدثاً تحركاً معنوياً مركباً في مواضع عدّة منها: مجيء المصدر مع غير فعله إذ يشتغل الخرق بلحاظ الشكل والمعنى معاً، وهذا الإجراء الذي اجتهد البحث لتفكيكه أقرب لروح العربية، وكاشف عن تحرك المعنى خطايا، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ حيث خرق الاستعمال الرتبة بين مجيء المصدر مع فعله، فاستعمل (قَبُول) و(نباتا) مع غير أفعالهما لإنجاز معانٍ مستلزمة مقامياً. كذلك يأتي خرق قاعدة الملاءمة عند خرق التطابق العددي بين المبتدأ والخبر إذ يتطابق المبتدأ مع خبره في أمور منها التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع ولكن الاستعمال في مواضع معينة يخرق هذا العرف اللغوي لاستلزام معانٍ مقصودة.

(١٧١) و((من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله... كانت فعيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة)) (الخصائص: ٣/ ٢٧٠ - ٢٧١) وعلى هدي ذلك لاحظنا كيف تحرك معنى البنية الصرفية من طريق استعمالها في الخطاب بطريقة تجعلها قابلة لتحركات معنوية من طريق الاستلزام لا مغادرة البنية المستعملة، وفتحت الأفق على إثراء قرائي منتظم يحيط بالمعنى على أكمل وجه وهذا من إعجاز القرآن ودقته في مسك عواهن المعنى.

الخاتمة

١. يعد المستوى الصرفي ميداناً خصبا للدرس التداولي، وقد طبقت الدراسة منه أنموذجا مهماً وهو (الاستلزام الحواري) بعد أن أجرت عليه التعديل فأصبح (الاستلزام الصرفي) إذ وظفته الدراسة بوصفه آلية من آليات تحرك المعنى، فكان الاشتغال بحسبه ناجعا في تمظهرات التحرك المعنوي بحسب قواعده الأربعة.

٢. هناك بنى صرفية تغادر ما عُرِفَتْ به من معانٍ عند استعمالها في مقامات خطابية معينة لقرائن مقالية منها ما يرتبط بالعقيدة، ومنها ما يرشح لها السياق الخطابي معاني جديدة أكثر قربا لروح المقام.

٣. أثبتت الدراسة أن خرق قاعدة الكم في الاستلزام الصرفي يكمن بين البنية المجردة التي تستلزم عموم المعنى، والبنية المزيّدة التي تؤثر استلزاما خاصا يهدف إلى مقصد معين، ولكل استعمال خصوصيته وسياقه المعين، فأحيانا تُستعمل بنية عامة وللمقام أن يوجّه

٦. تحرق قاعدة الطريقة في الاستلزام الصرفي من طريق العدول بين المشتقات، غير أنَّها توجه الفهم السائد بشيء من التقنين إذ تضبط قاعدة الطريقة تحرك المعنى وتفتح الطاقة التأويلية للبنية مع إرادة المعنى الظاهر والباطن معاً، أو الظفر بالمعنى السطحي وما تشتمل عليه البنية من معنى أو معانٍ عميقة، وعلى هذا ينتفي القول بأن صيغة كذا بمعنى كذا بل تأخذ هذه القاعدة بكلا المعنيين اللازم والمستلزم.
٧. أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
٨. إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٩. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
١٠. الأعجاز الصرفي في القرآن الكريم: الدكتور عبد الكريم أحمد يوسف هندأوي، ط ١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
١١. الاقتضاء في التداول اللساني، عادل فاخوري، مجلة عالم الفكر، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، مج ٢٠: ٣ / ١٩٨٩م.
١٢. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٣. التبيان في أعراب القرآن أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ط)، (د. ت).
١٤. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢م.
٢. إحياء الصرف، د. رضا هادي حسون العقيد، مكتبة لسان العرب، ط ١، ٢٠١٥م.
٣. أدب الكاتب (أو) أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
٤. ارتشاف الصَّرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥. استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ط ١، ٢٠٠٤م.
٦. الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي ادواري، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط ١، ٢٠١١م.

- 2.3

٣٣. الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينى الرازى، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٤. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٥. فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط ١، ١٩٧٧م.
٣٦. في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، نواري سعود أبو زيد، بيت الحكمة، سطيف الجزائر، ط ١، ٢٠٠٩م.
٣٧. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٨. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزنجشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٧هـ.
٣٩. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقيي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٣٠٠هـ.
٤٠. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن، مركز الثقافة العربي، بيروت لبنان، ط ١، ١٩٩٨م.
٤١. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د. ت.
٤٢. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير

٢٩. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
٣٠. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣١. شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد العالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب المتوفى عام ١٠٩٣ من الهجرة، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، ومحمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية، ومحمد محيى الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٣٢. شرح المفصل للزنجشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلى، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٩. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور
الدليمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف
النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي،
دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١.
٥٠. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو
إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده
شليبي، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم
مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد
النجار)، دار الدعوة.
٥٢. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني
الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد
السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٣. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر
بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين
الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث
العربي - بيروت، ط ٣ - ١٤٢٠هـ.
٥٤. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد
المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق:
صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية -
دمشق بيروت، ط ١ - ١٤١٢هـ.
٥٥. المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن
عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)،
تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت،
ط ١، ١٩٩٣.
- (٦٣٧هـ)، قدمه وعلق عليه: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي
طبانه، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (د: ت).
٤٣. محاضرات في فلسفة اللغة، د. عادل فاخوري، دار
الكتاب الجديد المتحدة، ط ١، ٢٠١٣.
٤٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد
عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية
الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد
السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية -
بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٤٥. مدخل الى الدراسة التداولية، مبدأ التعاون ونظرية
الملائمة والتاويل، فرانثيسكو يوس راموس، ترجمة
وتقديم: يحيى حمدان، دار نيبور للطباعة والنشر
والتوزيع، العراق، ط ١، ٢٠١٤م: ١٠١.
٤٦. مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات
اللغوية المعاصرة، د. مصطفى النحاس، مكتبة الفلاح،
الكويت، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٤٧. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي محيي
السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى:
٥١٠هـ)، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله
النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش،
دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٤٨. معاني القرآن، للأخفش أبو الحسن المجاشعي بالولاء،
البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى:
٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة
الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٥٦. مقدمة في علمي الدلالة التخاطب، د محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٥٧. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي (أبو الحسن علي عبد المؤمن بن محمد الحضرمي ٦٦٩ هـ)، تحقيق: فخري الدين قباوة، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط ٣، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
٥٨. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
٥٩. منوال الأصوليين في تحليل الخطاب دراسة في المبادئ التداولية، محمود طلحة، منشورات مخبر (اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب)، مطبعة بن سالم الأغواط، ط ١، ٢٠١٣ م.
٦٠. نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، صلاح إسماعيل، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط ١، ٢٠٠٥ م.
٦١. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين البقاعي (ت: ٨٨٥ هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣.
٦٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
٦٣. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨ هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.